

عالجت الفصول السابقة من هذه الدراسة، القيمة والمستفيضة، الجذور التاريخية لنشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية، والعوامل الاقتصادية والسياسية المحيطة بظروف نموها والمؤثرة وبالتالي، على هذا النمو، والمراحل المختلفة التي عاشها النضال العمالى الفلسطينى وتنظيماته النقابية. ويأتى القسم الاخير من هذه الدراسة -والذى اعده الاستاذ هانى مندس - ليتابع مسألة الدور النضالى الذى لعبه العمال الفلسطينيون العرب ضمن الحركة الوطنية الفلسطينية وصراعها المصيرى ضد الاستعمار البريطانى وامتداده الصهيونى الاستيطانى في فلسطين. الا ان الشيء المؤسف، هو صدور الحلقات الثلاث الاولى فقط من هذا الجزء الهام من الدراسة، والذي توقف عند العدد ٤٠ (حزيران ١٩٨٢) مع توقف صدور مجلة صامد الاقتصادي لبضعة اشهر بسبب الاجتياح الاسرائيلي للبنان في صيف ١٩٨٢ وما تبعه من خروج مؤسسات المقاومة الفلسطينية من بيروت والملاحظ ان استئناف صدور المجلة في وقت لاحق لم يرافقه استئناف نشر الاجزاء المتبقية من دراسة الطبقة العاملة الفلسطينية على اهمية ذلك والحاجة الملحـاـ اليـهـ، على الاقل لغایـاتـ التـارـیـخـ لـرـحلـةـ هـاماـ منـ مـسـیرـةـ الحـرـکـةـ الوـطـنـیـةـ وـالـدـورـ الذي لعبته الطبقة العاملة ضمن هذه المسيرة. ولهذا فانتـ سنـ كـنـ قـيـ بالـحـدـيـثـ عنـ الـحـلـقـاتـ الـثـلـاثـ المـشـوـرـةـ منـ دـرـاسـةـ الـاسـتـاذـ منـدـسـ،ـ والـتـيـ تـقـفـ عـنـ بدـاـيـةـ الـثـلـاثـيـنـاتـ مـعـ مـطـالـبـ اـصـحـابـ الـعـلـاقـةـ،ـ وـبـالـحـاجـ،ـ باـسـكـمـالـهـاـ فـيـ اـقـرـبـ وـقـتـ مـكـنـ حـتـىـ لاـ تـبـقـىـ مـبـتـورـةـ عـلـىـ هـذـاـ النـحـوـ.

يسعى الباحث، في هذه الحلقات، الى تخطي الفجوة، التي كانت تبدو ظاهرة حيناً وخافية احياناً اخرى، في الفصول السابقة من هذه الدراسة، ما بين النضال النقابي المطلبي للطبقة العاملة الفلسطينية ونضالها السياسي الوطني خلال فترة الانتداب البريطاني. يقول الباحث «من المهم ان نوضح صعوبة حصر مواقف وممارسات الطبقة العاملة تجاه المسألة الوطنية، بكافة اشكال تطورها، في مجرد مؤسسات واحزاب تمثلها النقابي والسياسي خاصة في العشرينات والثلاثينات، وحيث ما زالت الطبقة العاملة الفلسطينية في حالة من التشكيل والتبلور في ظل شروط سيادة علاقات التبعية الامبرialisـةـ وولادة المشروع الصهيوني» ويتابع الباحث موضحاً ان «خصائص المواجهة العمالية الوطنية للمشروع الصهيوني والانتداب البريطاني.. لا تنفصل عن الشروط الاجتماعية - الاقتصادية (التي